جمعية بناء للإرشاد الأسري

مسجلة بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية رقم ١٠٦١

سياسة آليات الرقابة والإشراف

جمعية بناء للإرشاد الأسرى

مقدمة:

إن سياسة آليات الرقابة والإشراف تعد مطلباً أساسياً من متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية في الجمعية حيث أنها تعمل على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية والتي من شأنها التعزيز من ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات لمنع مخاطر الفساد والاحتيال، والعمل على تطوير العملية الإدارية

النطاق:

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في الجمعية

أولاً: الرقابة:

أ- التقارير الإدارية:

التقارير الإدارية يعتمد عليها اعتماداً كلياً في تقييم أداء الجمعية، وتوجه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الإدارة لأنه الجهة المسؤولية عن اتخاذ القرار في تصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة، وتعد بصفة دورية وبانتظام، ويجب إعدادها بطريق جيدة وواضحة ومنها:

- التقارير الدورية:

وتكون هذه من العاملين لمديريهم بصفة: يومية، أسبوعية، أو شهرية أو فصلية أو بعد انتهاء مرحلة معينة من مشروع، أو بعد انتهاء مشروع.

- تقارير سير الأعمال الإدارية:

وتكون هذه التقارير من المديرين إلى الإدارة العليا وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة.

- تقارير الفحص:

وتكون لتحليل ظروف مشروع سابقة ولاحقة لتساعد الإدارة العليا على التصرف السليم في توجيه القرارات.

- تقارير قياس كفاءة العاملين:

وتعد بصفة دورية من قبل الرؤساء المباشرين لمرؤوسيهم، وتشمل على قياس القدرات والتوصية لتطوير تلك القدرات، ومدى التعاون مع فريق + العمل، وغيره من معايير واضحة مناسبة للجمعية

- المذكرات والرسائل المتبادلة:

وتكون بين الإدارات والأقسام وتستخدم هذه لحفظ الملفات والمعلومات والبيانات لضمان سهولة الرجوع لها للمتابعة والتقييم.

ب- التقارير الخاصة:

1. تقارير الملاحظة الشخصية
2. تقارير الإحصائيات والرسوم البيانات
3. مراجعة الموازنات التقديرية
4. متابعة ملف الشكاوى والتنظيمات
5. مراقبة السجلات والمراقبة الداخلية
6. مراقبة السير وفق معايير نظام الجودة
7. تقييم ومراجعة المشاريع

ثانياً: المبادئ:

1. مبدأ التكاملية:

تكامل الرقابة وأساليبها مع الأنظمة واللوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية للجمعية.

2. مبدأ الوضوح والبساطة: سهولة نظام الرقابة وبساطته، ليكون سهل الفهم من قبل العاملين والمنفذين، وليسهم في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة
3. مبدأ سرعة كشف الانحرافات والإبلاغ عن الأخطاء:

يقوم نظام الرقابة في الجمعية بكشف الانحرافات والتبليغ عنها بسرعة وتحديد أسبابها لمعالجة تلك الانحرافات والأخطاء وتصحيحها

4. مبدأ الدقة:

إن دقة المعلومة ومصدرها مهم بالنسبة للإدارة العليا لأنها هي التي تساعد على صنع القرار والتوجيه السليم واتخاذ الإجراءات المناسبة، وعدم الدقة في ذلك يعرض الجمعية لمشاكل وكوارث لا قدر الله

5. المسؤوليات:

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة الجمعية، وعلى جميع العاملين والمنتسبين الذين يعملون تحت إدارة وإشراف الجمعية الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم، وعلى هذه السياسة والإلمام بها والتوقيع عليها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية، وعلى الإدارة التنفيذية تزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة منها.

اعتماد مجلس إدارة الجمعية للسياسات واللوائح

م	الاسم	الصفة	التوقيع
1	أ. سهيل محمد علي هندي	رئيس المجلس	
2	د. فاطمة عبد العزيز مجاهد	نائب رئيس المجلس	
3	د. وهيب مالك إلياس	المدير المالي	
4	د. خالد عمر علي عطية	عضو	
5	أ. خالد صالح يسلم حباني	عضو	
6	أ. شادية إبراهيم عمار	عضو	
7	أ. محمد صالح يوسف أحمد	عضو	